GIJTR
Global Initiative for Justice
Truth & Reconciliation

المشروع: مقاربة متمحورة حول الضّحايا في شأن العدالة الانتقاليّة

الدّولة موضع التّركيز: جمهوريّة العراق

مقدّمة

في الأوّل من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، اندلعت الاحتجاجات السّلميّة في بغداد، وفي باقي محافظات وسط العراق وجنوبه، بعد تردّي الأوضاع الاقتصاديّة، وانحدار مستوى الخدمات، وتفاقم البطالة، وتعثّر جهود إعادة الإعمار، والفساد الماليّ والإداريّ، وسيطرة الميليشيات على الحكومة ومؤسّساتها، بالإضافة إلى التّدخّلات الخارجيّة الدّوليّة. وكانت غالبيّة المشاركين في هذه الاحتجاجات من الشّباب المُتحدّرينَ من مناطقَ فقيرة ومهمّشة. وفي حين حظِيَت هذه الاحتجاجات بتعاطفٍ وتضامنٍ كبيرَيْن، واجهتها الدّولةُ بالعنف. فاستخدمت فيها القوى الأمنيّة الذّخائر القتاليّة، والغاز المُسيل للدّموع، وبنادق الصّيد، والمياه السّاخنة؛ أما الميليشيات المسلّحة، فقد شنّت عمليّات الاغتيال، ومارسَت التّعذيب، وخطفت قادة الاحتجاجات[1].

كان من نتائج اصرار الحكومة على اتخاذ تدابير قمعية ضد المحتجين أكثر من 1,000 قتيل، وأكثر من 30,000 جريحٍ ومعوّق، ومئات المُحتجزينَ بتهمٍ كيديّة، ومئات المخفيّين قسرًا، وبعد ان تبين جدّيّة هذه الاحتجاجات وتأثيرها[2]. فقد قامت الحكومة بحجب وسائل التّواصل الاجتماعيّ، وعطّلت شبكة الإنترنت، وحاولت تضييق الطّوقِ على الصّحافة[3]. وأدّى تجاهل مطالب المحتجّين إلى تأجيجِ موجةٍ عارمة من الاستياء والغضب في صفوفِ المُتظاهرين وعوائل الضّحايا.

بيد أنّ آليات العدالة الانتقاليّة لم تُغطِّ الاحتجاجات آنفة الذّكر وما تلاها مِن انتهاكاتٍ لِحقوقِ الإنسان تغطيةً مُنظّمةً، باستثناءِ التّعويض الّذي أُقرَّ بموجب تعديلٍ أُجريَ على قانون تعويض المتضرّرين جرّاء العمليّات الحربيّة، والأخطاء العسكريّة، والعمليّات الإرهابيّة[4]. فقد عُدِّلَ القانون في العام 2020 ليشمل القتلى، والجرحى، والمعوّقين الّذين خلّفتهم الاحتجاجات السّلميّة، لكنَّ التّعديل غطّى بعضًا مِن الفئات الّتي أشار إليها القانون، على غرار الأفراد الّذين أُصيبوا أو قُتِلُوا خلالَ الاحتجاجات السّلميّة، وأغفل النّاشطين المدنيّين المُخطوفين الّذين لا تزال مصائرهم مجهولةً. فاتّضحَ جليًّا أنَّ تنفيذ مُعظم بنودِ قانون التّعويض هذا قد باءَ بالفشل، ذلكَ أنَّ القانونَ نفسه لم يصدر بأمرٍ من السّلطة القضائيّة، بل بموجبِ قرارٍ سياسيٍّ اتّخذتهُ أحزابُ السّلطة. وكانت نتيجةُ ذلكَ أنّ أيًّا من احتياجات الضّحايا الرّئيسة لم يتم تلبيتها.

وشكّلت الحكومة لجنة تقصّي الحقائق لتحديد هويّة الأطراف المتورّطة في قتل المحتجّين السّلميّين، غير أنّ أي من الجناة، ومَن يقف خلفهم لم يتم الكشف أسماؤهم[5]. كما شكّلت الحكومة أيضًا لجنة لمكافحة الفساد الماليّ والإداريّ، لكنَّ أي من الملفات المهمّة في شأن الفساد لم يُفتحْ بعد[6].

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 72 دولة ، وعمل مع 681 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 323 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 5040 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

gijtr.org

GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

الخلفيّة

تصف هذه الدّراسة سياقِ الاحتجاجات السّلميّة الحاشِدَة الّتي انطلقت شرارَتها الأُولَى في العراق في الأوّل من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019. لقد كان غالبيّة المحتجّين من الشّباب الّذينَ طالبُوا بإحداث تغييراتٍ في القانوني الانتخابيّ، وبفرص عملٍ وخدمات، وبإجراء تعديلات على الدستور والنّظام السّياسيّ، كما طالبُوا باتّسامِ الحكومة بالشّفافيّة والكفاءَة، وإشراك المواطنين في عمليّة صناعة القرار، ووضع حدٍّ لهيمنة الميليشيات والأحزاب الدّينيّة المسلّحة، وتعزيز سيادة القانون، ومحاسبة المسؤولين الفاسدين، وكفّ التدخّلات الحزبية والسياسية في مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتّحاديّة العليا. آنذاك، توحّدَت الاحتجاجات المُندلعة على امتدادِ المحافظات كلّها، تحتَ شعار: "نريد وطن". وقد حظيت الاحتجاجات بدعمٍ مجتمعيٍّ واسع، فانضمّ إلى صفوفها شبابٌ من طلّاب المدارس والجامعات، وزعماء القبائل وعلماء الدّين من مُختلفِ الطّوائف والأعمار. وواجهت الحكومة هذه الاحتجاجات السّلميّة بالقمع، فاستخدمت قوّاتها وسائل غير مشروعة لتفرِقة المحتجّين (كالذّخائر القتاليّة، وفرق القنص، وقنابل الغاز المسيل للدّموع، وبنادق الصّيد، والمياه السّاخنة)، وقامَت الميليشيات الحليفة لأحزاب السّلطة بممارسةِ الخطف، والاغتيال المُمنهج بحقِّ قادة الاحتجاجات.

عدّلَت الحكومة قانون تعويض المتضرّرين جرّاء العمليّات الحربيّة، والأخطاء العسكريّة، والعمليّات الإرهابيّة بهدف تهدئة المحتجّين، فَأضافت إليه تعويض ضحايا الاحتجاجات السّلميّة. وعلى الرّغم من إقرار هذا التّعديل، لم ينل مُعظم ضحايا هذه الاحتجاجات (سواء أكانوا من عائلات القتلى، أم المحتجّين الجرحى) أيّ تعويضٍ بتاتًا، لأنَّ التّعديلَ هذا كانَ قرارًا سياسيًّا أكثرَ منه قرارًا قضائيًّا. فلو كانَ القرارُ قضائيًّا لَسَاقَ المشتبه فيهم إلى المحكمة، ولحدَّدَ شروط محاكمتهم، ولشعرَ الضحايا وعائلاتهم بأنّهم حصلوا على العدالة، وهو أحدُ ركائز العدالة الانتقاليّة الرّئيسَة. لكن، لم تُطلق أيّ إجراءات قضائيّة من شأنها أن تكشفَ هويّة الجناة وأن تُخضعهم للمُحاسبة.

السّياق السّياسيّ والاجتماعيّ الّذي ساهم في نشوبِ النّزاع

يمكن تلخيص العوامل الّتي أدّت إلى اندلاع الاحتجاجات بِسببَيْن بارزين أوّلهما اقتصاديّ وثانيهما سياسيّ. فعلى الرّغم من أنّ العراق يُعدُّ أحد أغنى الدّول بالنّفطِ في العالم، ويجني مِن تصدِيرِه عائداتٍ طائلة، لم يقدر على الحدّ من الفقر، وتشييد البنى التّحتيّة، واستحداثِ فرص عمل جديدة. فَبحسبِ إحصاءاتِ وزارة التّخطيط، ارتفع مستوى الفقر في العراق إلى أكثر من 31.7%[7]، وتجاوزَت البطالة نسبةَ 27% من السّكّان في العام 2021[8]. وتعذّرَ على الكثير من الطّلّاب إكمال تحصيلهم العلميّ بسببِ الفقر، وسوء الخدمات التّعليميّة على امتدادِ البلاد، لا سيّما خارج العاصمة بغداد، وفي المناطق غير الحضريّة. ويُعزَى انعدام التّوازن الحادّ القائم بين قدرات العراق الماليّة من جهة، والأوضاع الاقتصاديّة العصيبة الّتي يرزح تحتَها السّكّان من جهةٍ أُخرَى، إلى الفساد، وسوء الإدارة، والهدر الماليّ الّذي طبعَ الحكومات العراقيّة منذ العام 2003. فقد أنفقت الحكومات المُتعاقِبَة مئات مليارات الدّولارات على تعزيز نفوذها وتسليح الميليشيات التّابعة لها، وهي الميليشيات نفسها الّتي قتلت المحتجّين السّلميّين، ومُعارِضِي الحكومات وعملت على تصفيتهم.

وقد أفضَى هذا التّقاسم المستمرّ للسّلطة بين الأحزاب الحاكمة إلى فسادٍ إداريٍّ مُستشرٍ، وإلى إحجامِ المُواطنين والقادة الشّباب المستقلّين عن المُشاركة السّياسيّة الفعليّة، فلا وجوهَ جديدة برزَت في السّاحة السّياسيّة. وكان من شأنِ التّلاعب بالانتخابات أن أفْقَدَ المواطنين الثّقة بالحكومة، فلجأت مُجدّدًا الأحزاب السّياسيّة إلى التّلاعب من أجلِ زيادة نفوذها. وبحسبِ مصادرَ حكوميّة، فإنَّ نسبة المشاركة في الانتخابات النّيابيّة في العام 2018 بلغَت 44% بالمئة فقط، لكنّها، في الحقيقة، لم ترقَ إلى 20%[9].

من جانب آخر، اعتبر المحتجّون السّلميّون أنّ إيران هي إحدَى أكثر الدّول تدخّلًا وتأثيرًا في العراق. فقد كانَ لإيران دورٌ كبيرٌ في تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والسّياسيّة في العراق، وذلكَ عبر استنزافِ ثرواتِهِ على أيدي السّياسيّين العراقيّين الّذين يمسكون بالسّلطة[10]. وأوصلَت هذه الأسباب مجتمعةً العراقيّين إلى وضعٍ معيشيّ شعروا فيه بأنّهم أقلّ أمنًا وأكثر فقرًا.

طبيعة النّزاع والانتهاكات الّتي شهدَها العراق

شهد المجتمع العراقيّ تعرّض المحتجّين السّلميّين لشتّى صنوف الانتهاكات، وأبرزها القتل المباشر والمتعمّد الّذي ارتكبته القوى الأمنيّة التّابعة للحكومة والميليشيات التّابعة للأحزاب الحاكمة، والخطف الّذي مارسته الميليشيات المسلّحة بحقّ المئات من قادة الاحتجاجات السّلميّة، والنّاشطين السّياسيّين الّذين لا تزال مصائرهم مجهولة، بالإضافة إلى ممارستها الاغتيالات المنظّمة بحقّ عشرات النّاشطين في هذه الحركة الاحتجاجيّة.

وقد اعتقلت القوى الحكوميّة والميليشيات آلاف المتظاهرين السّلميّين، وعذّبتهم تعذيبًا وحشيًّا. ولجأت الحكومة إلى توظيف قوّاتٍ تابعة للحرس الثّوريّ الإيرانيّ، تنكّرَت بلباسٍ مدنيّ وقتلت المتظاهرين وعذّبتهم بوحشيّة. وكانَ من شأنِ إصدار القضاء العراقيّ لمذكّرات اعتقال بحقِّ المحتجّين، عن طريق تلفيق تهم كيديّة ضدّهم أن فاقمَ الوضعَ سوءًا. فقد أُجبر مئات المتظاهرين على الهروب من مساكنهم إلى إقليم كردستان، أو إلى خارج العراق. وعطّلت الحكومة شبكة الإنترنت لفترات طويلة، وداهمت مكاتب القنوات الإخباريّة المستقلّة الّتي واكبَت الاحتجاجات، وهاجمت الصّحافيّين، واعتدت عليهم، واحتجزتهم تعسّفيًّا، وصادرت موادهم الإعلاميّة المرتبطة بالمظاهرات أو حذفتها. وفي هذا الصّدد، قالَ أحد الصّحافيّين الضّحايا:

> كنت أغطّي الاحتجاجات السّلميّة منذ انطلاقتها في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019، وقد وثّقت جرائم قوّات الحكومة بحقّ المحتجّين. كانت هذه القوّات تطلق الرّصاص الحيّ على المحتجّين السّلميّين. وحطّمت القوّات الحكوميّة، وميليشيات بثيابٍ مدنيّةٍ، كاميرَتِي عدّة مرّات. في بعض الأحيان، كانوا يُصادِرُون كاميرتِي لأنّهم لم يرغبوا في أن أصوّر أفعالهم وجرائمهم. وطعنتني الميليشيات المسلّحة التّابعة للحكومة بالسكّاكين بسبب توثيقي لهذه الانتهاكات.[19]

وضع الضّحايا في سياق العدالة الانتقاليّة

في كانون الثّاني/ يناير من العام 2020، وافق البرلمان العراقيّ على إضافة ضحايا الاحتجاجات السّلميّة كمستفيدين من قانون تعويض المتضرّرين جرّاء العمليّات الحربيّة، والأخطاء العسكريّة، والعمليّات الإرهابيّة الصّادر في العام 2009. وشكّلت الحكومة لجنةً لتقصّي الحقائق في العام 2020 أُنيطَ بها التّحقيق في قضايا العنف الّتي ارتكبها الموظّفون الأمنيّون في الدّولة، والجماعات المسلّحة بحق المحتجّين والنّاشطين.[11]

وعلى الرّغم من سنِّ قوانين يُفترضُ بها أن تدعمَ الجهود المبذولة في سبيل تلبية احتياجات الضّحايا، لم تُنَفّذ هذه القوانين بحذافيرها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، لا يتحمّل الجرحى وعائلات الضّحايا وزر المُعاملاتِ المُملّة والمُرهقةِ

فحسب عندَ تقديم الطّلبات للحصول على التّعويض، بل يُجبرُونَ أيضًا على تعيين محامٍ، غالبًا ما يفوق بدل أتعابِهِ قدراتهم الماليّة، فيُضطرُون للانتظارِ فترة إضافيّة كي يحصلوا على تعويضاتهم.

لم يتلقَّ معظم الضّحايا (عائلات القتلى، والجرحى، والمعوّقين) أيّ تعويض كانت قد وعدتهم الحكومة بالحصول عليه بموجب تعديل قانون تعويض المتضرّرين جرّاء العمليّات الحربيّة، والأخطاء العسكريّة، والعمليّات الإرهابيّة. ولم يتلقَّ، كذلك، آلاف الجرحى والمعوّقين العلاج المناسب والرّعاية الصّحّيّة الّتي وعدتهم بها الحكومة[12]. وفي هذا الصّدد، صرّحَ أحد الضّحايا من الجرحى:

> أثناء الاحتجاجات السّلميّة أطلقت القوّات الخاصّة النّار عليّ وأصابتني في قدمي اليسرى، وحطّمت أصابع قدمي كلّها. لم أحصل على أيّ مساعدة طبّيّة من الحكومة من أجل علاجي، واضطرّت عائلتي لاقتراضِ المال لأتمكّنَ من إجراء عمليّةٍ جراحيّة في قدميّ. تعاني عائلتي الآن وضعًا نفسيًّا صعبًا لأنّني أحتاج إلى عمليّة جراحيّة ثانيةٍ لكنّها لا تستطيع تحمّل تكاليفها. لقد كذبت الحكومة علينا[20].

وإلى جانب ذلك، لم ينظر القضاء في آلاف الشّكاوى الّتي رفعها الضّحايا بحقِّ الجناة[13]. فقد غضّت الحكومة الطّرف عن الانتهاكات الّتي ارتكبتها القوّات الحكوميّة والميليشيات بحقّ المتظاهرين السّلميّين. وعلى حدّ تعبيرِ أحد الضَحايا:

> العدالة لم تُطَبّق، ولم يُحساب الجناة على جرائمهم الّتي ارتكبوها بحقّي وبحقِّ غيري من المحتجّين السّلميّين، وذلك بسبب السّطوة الكبيرة الّتي تتمتّعُ بها هذه الميليشيات التّابعة لأحزاب السّلطة، وسيطرة هذه الأحزاب على قادة القوى الأمنيّة في العراق. لذا، لا أتوقّع أن تتحقق العدالة في العراق في الوقت الحاليّ[21].

رؤى الضّحايا لِموقعهم في المجتمع ولِلتّحدّيات التي يواجهونها

> يُبدِي المُجتمع تعاطفًا كاملًا مع الضّحايا، من خلال رفع صور ضحايا الاحتجاجات السّلميّة في المدن الّتي شهدت هذه الاحتجاجات، وتقديم المساعدات الإنسانيّة والدّعم المعنويّ لعائلاتهم.

فالتّحدّياتُ التي يواجهها الضّحايا جمّة، مِن أبرزِها الوصول إلى العدالة، واستعادة الكرامة، وممارسة الحقوق، بالإضافة إلى العلاجات الطّبّيّة للجرحى الّتي كانت باهظة جدًّا بالنّسبة إلى كثيرٍ منهم نتيجة خطورةِ إصاباتهم ودقّتها.

وقد أُجبر الكثير من محامي الضّحايا على الانسحاب من قضايا محدّدة، وبعضهم لاذ بالفرار إثرَ تلقّيهم تهديداتٍ من الميليشيات. وقد سحبَ الكثير من الضّحايا شكاويهم بعد أن هدّدهم بعض المسؤولين المؤثّرين، أو القوّات الأمنيّة، أو الميليشيات. وفي بعض الحالات، كان الجناة يساومون عائلات الضّحايا؛ فيُخيّرونها بين قبول مبلغ من المال مقابل إسقاط الشكاوى أو القتل. وفي غالبيّة هذه القضايا، كانت عائلات الضّحايا تقبل المال للحفاظ على حياتها. أمّا كثيرون

ممّن مضُوا بشكواهم فقد تعرّضوا للقتل، أو بقيَت شكاويهم في المحاكم من دون أن تُمس، ومن دون البدء بأيّ إجراءات مرتبطةٍ بها. لذا، يشعر الضّحايا اليوم بأنّ حقوقهم قد استُبيحَت، وأنّ مطالبهم لاستعادة كرامتهم قد ضُرِبَت عرض الحائط، ويعتريهم غضبٌ عارِمٌ مِن الطّبقة السّياسيّة الحاكمة لأنّها لم تؤدِّ واجباتها بحمايتهم من الانتهاكات الّتي تعرّضوا لها14.

في هذا الصّدد، يفصحُ معظم الضّحايا عن مشاعرَ مختلطة تنتابهم، تتأرجحُ ما بين الحزن والخوف من المستقبل المجهول، في وقتٍ لا تزالُ الصدمة الّتي تعرّضوا لها متأصّلة في ذاكرتهم وحياتهم حتّى هذا اليوم. وقد عبّر أحد الضّحايا عن هذا الأمر قائلًا:

> كانَ لِلتّعذيب الوحشيّ الّذي تعرّضتُ له على أيدي القوّات الأمنيّة أثناء اعتقالي بعدَ مُشاركتي في التّظاهرات السّلميّة، تأثيرٌ سلبيّ على حياتي، فأنا أشعر أنّني محطّمٌ جسديًّا ونفسيًّا. لقد اهتزّت ثقتي بنفسي وبالآخرين وتدمّرت، وروحي تحمل ندوبًا عميقة جدًّا. أعاني قلة النّوم، وأرى كوابيس في منامي.[22]

وقالَ أحد الضّحايا الآخرين:

> إنّ الاحتجاز والتّعذيب الّذي تعرّضت لهما تركَا أثرًا كبيرًا في نفسي. أشعر كأنّ شيئًا في داخلي قد انكسر، لقد انتُهِكت كرامتي كإنسان، وتعرّضت للإذلال. ولا شك في أنّ هذا الأمر قد انعكس على عائلتي الّتي تحاول مساعدتي على نسيان التّجربة القاسِيَة الّتي مررت بها. لم أعد على ما كُنت عليه؛ لقد تغيّر شيءٌ في داخلي أعجز عن تفسيره.[23]

تشعر عائلات الضّحايا الّذين قتلوا أو أصيبوا بالاحترام الّذي يكنّه لها المجتمع. لكنّها، في الوقت نفسه، تكافحُ اجتماعيًّا للمضيّ قدمًا في ظلّ الظّروف الجديدة الّتي أملتها خسارة أحبّائهم، وتحديدًا العائلات التي خسرت معيلها الأساسيّ، أو تلك الّتي تعرّضت للإصابات، والتّعذيب، والإساءة. فهي تجاهدُ في سبيل الشّفاءِ من الصّدمة والألم الّذي تعرّضت له. وفي هذا الصّدد، صرّحَ شخصٌ قتلت القوّات الحكوميّة أخاه بما يلي:

> ترك أخي المقتول وراءه طفلة صغيرة. تبحث هذه الطّفلة يوميًّا عن والدها في زوايا المنزل، عبثًا. وعندما يطرق أحدهم باب المنزل، تركض لتفتحه ظنًّا منها أنّ والدها خلف الباب. وحين لا تجده، تنسحب إلى إحدى زوايا المنزل وتبكي... هذا المشهد، والألم الّذي نعيشه كلّ يوم، لا يمكن تصوّره.[24]

دور مجتمعات الضّحايا والمؤسّسات الرّسميّة في دعم الضّحايا

يبدو المجتمع العراقيّ أشدّ تلاحمًا وأفضل تهيُّؤًا لدعم الضّحايا وللقيام بالتّدخّلات الّتي من شأنها أن تخفّف من معاناتهم وتساهم في تحقيق العدالة لمصلحتهم. فعلى سبيل المثال، أجرى كلّ من المعهد العراقيّ للتّنمية المدنيّة ومؤسّسة أبعاد للتّنمية المدنيّة زيارات ميدانيّة إلى عائلات ضحايا الاحتجاجات، وقدّما لها الدّعم النّفسي، ونظّما حملة مناصرة لقضايا الحركة الاحتجاجيّة[15].

وقد عبّرت بعض المؤسّسات الرّسميّة عن دعمها للضّحايا وعن تضامنها معهم. فعلى سبيل المثال، حثّت مفوّضيّة حقوق الإنسان في العراق الحكومةَ على الاستجابة للنّداءات الدّاعية إلى "محاسبة الجناة"[16]. وأصدرت هذه المفوّضيّة تقارير تدين استخدام العنف بحقّ المتظاهرين، ووثّقت الانتهاكات الّتي تعرّض لها المتظاهرون، وزارت عائلات الضّحايا وقدّمت لها الدّعم النفسيّ. وقد أظهرت بعض مديريّات الصّحّة تعاونها الكبير في هذا الصّدد من خلال تقديمها العلاج للجرحى من المحتجّين[17].

نفّذت منظّمات المجتمع المدنيّ الكثير من المبادرات لإحياء ذكرى ضحايا الاحتجاجات السّلميّة، بالإضافة إلى عددٍ من حملات المناصرة لمطالب الاحتجاجات السّلميّة. وقد نُظِّمت معارض متنقّلة أظهرت صور الضّحايا في بعض المحافظات العراقيّة، كما نُظّم عدد من ورش العمل التوعويّة للضّحايا في شأن القوانين المحلّيّة والدّوليّة الّتي تكفل حقوقهم[18]. وقد استمرَّ تسيير حملات المناصرة ومبادرات تخليد الذّكرى على مستوى غير رسميّ. هذا وبرزَت مبادرات جديدة تولّت تنظيمَ ندواتٍ من شأنها تعزيز الحوار، وتعريف المجتمع بالقوانين الّتي تحمي حرّية التّعبير. وازدادَ النّاشطون جرأةً في طرحِ المسائل الّتي واجهها ضحايا الاحتجاجات، وذلكَ عبرَ وسائل التّواصل الاجتماعيّ بشكلٍ أساسيّ.

الممارسات المُثلى والعبر المُستخلصة من الحركة المدنيّة العراقيّة

يتطلّبُ إحقاقُ العدالة إجلاء الحقيقة، وهو ما يُوجِبُ تشكيل لجنة حقيقة. وفي السّياق العراقيّ، يُعدّ تشكيل لجنة مماثلة خطوة مهمّة في مسار الإصلاح الجذريّ في المجتمع. ويقعُ على عاتقِ الحكومة واجبٌ مهمّ يقضي بخضوعها للدستور الّذي يكفلُ حماية المحتجّين والحقّ في التّظاهر السّلميّ. هذا ويحتاجُ قانون تعويض المتضرّرين جرّاء العمليّات الحربيّة، والأخطاء العسكريّة، والعمليّات الإرهابيّة إلى أن تُوضعَ إجراءات قضائيّة تنال قبُولَ الضّحايا وعائلاتهم. ويجب أن يكون الضّحايا مدركين، تمامَ الإدراكِ، لحقوقهم ولسبل الانصاف المتاحة لهم، ولِكيفيّة الاستفادة من هذه السبل.

تجربة الشّبكة

من جُملةِ التّحدّيات الّتي ظهرت أثناء العمل مع الضّحايا، خوفُ بعضهم من الإفصاح عن المعلومات، أو خوفهم من تسمية الجناة. إلّا أنّ هذه المشكلة يمكن أن تُعالج من خلال بناء الثّقة مع الضّحايا، والتّأكيد على سرّيّة المعلومات الّتي يقدّمونها، والتّشديد على أهمية الحصول على المعلومات من أجلِ التّثبّت من الوقائع والانتهاكات. ويجبُ أن تُطبّقَ الحكومة المبدأ ذاته، وأن تقدّم للضّحايا الضّمانات الكافية لحمايتهم بموجب القانون والدّستور، من أجلِ ردعِ الانتقام منهم.

ومن شأنِ دعوة المزيد من منظّمات المجتمع المدنيّ إلى المُشاركةِ في عمليّة توثيق الانتهاكات أن تُوسّعَ قاعدة المجتمع المدنيّ المهتمّة بالتّوثيق، وهذا يعني فضح المزيد من الانتهاكات، أي إعداد المزيد من التّقارير، وتنظيمِ المزيد من حملات التّوعية، والمناصرة، وإحياء الذّكرى، وزيادة الوعي المجتمعيّ. وعندَ اجتماعِ هذه الأمور كلّها، يُكثّف الضّغط الممارس على الحكومة، ويُيسّرُ تحقيق التّغيير المجتمعيّ المنشود.

أقوال الضّحايا

يجب أن تُقرنَ المقابلات الّتي تُجرَى مع الضّحايا بموافقتهم المستنيرة، ويجبُ أن تُعدَّ إعدادًا مُتقنًا. ولا بدّ، أيضًا، من توخّي الحذر عند التّواصل مع الضّحايا، فيُقدّم لهم الدّعم النّفسي، وإعادة التّأهيل بعد الصّدمة، والإرشاد، لا سيّما في ما يتعلّق بإسداءِ النّصائح القانونيّة في شأن الإساءات الّتي تعرّضوا لها. ومن الأهميّة بمكان التّحقّق من أقوال الضّحايا، فيجبُ أن تُدعَم بالمعلومات الّتي قد تُجمع من ضحايا آخرين أو من الشّهود. وقد يكونُ من الأجدَى العملُ ضمنَ فريقٍ مؤلّفٍ من شخصين على الأقل، أي رجلٍ وأنثى، ذلكَ أنَّ الضّحايا أو الشّهود من الإناث قد لا يشعرن بالرّاحة أثناء تحدّثهنَّ عن تفاصيل حسّاسة مع محاورٍ ذكر. ومن شأنِ إشراك الضّحايا في إجراء مقابلات أخرى أن يكون محفّزًا لهم، وأن يشجّع الضّحايا الآخرين على خوض هذه المقابلات. وأخيرًا، من الضّروري الإقرار بأحزان الضّحايا وبمخاوفهم على مدارِ عمليّة التّوثيق.

الاستنتاج

في تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 2019، تعرّض المحتجّون السّلميّون في العراق لكثيرٍ من انتهاكات حقوق الإنسان، الّتي ارتكبتها بحقّهم القوّات الحكوميّة والميليشيات التّابعة لأحزاب السّلطة. وقد أثّرت مآسي هذه الاحتجاجات على حياة آلاف الشّباب، الّذين إمّا قتلوا، أو تعرّضوا لإصابات بالِغة، أو للتّشريد، أو الخطف، أو الإخفاء. لكنَّ الحكومة أخفقت في ملاحقة الجناة قضائيًّا وفي محاسبتهم على حدّ سواء.

ليسَ للضّحايا بيئة آمنة، لأنّهم لا يستطيعون التّحدّث علانيّةً عن الانتهاكات الّتي تعرّضوا لها. فلا مقاربة متمحورة حول الضّحايا اعتُمِدَت –ولا عمليّةِ عدالة انتقاليّة تركّز على التّشاور مع الضّحايا المصابين أو عائلات القتلى- في تحديد التّدابير والإجراءات المناسبة للعدالة الانتقاليّة. ونظرًا إلى انتفاءِ حيادِ الحكومة العراقيّة، وفشلها في الاعتراف بالانتهاكات الّتي ارتكبتها القوّات الحكوميّة أو الميليشيات التّابعة لأحزاب السّلطة، يستعصي على المحقّقين، ومنظّمات المجتمع المدني، جمع الأدلّة والحفاظ عليها. فَلطالما كانت العدالة الانتقاليّة في العراق مُقتصرةً على وعود تعويض الضّحايا وعائلاتهم من دونِ إقامة نظامِ محاسبة قادرٍ على محاسبة الجناة.

التّوصيات

1. تبرزُ الحاجة إلى اعتماد مقاربة متمحورة حول الضّحايا، ويجبُ استشارة الضّحايا والاستماع إليهم في ما يخصّ التّدابير والإجراءات المناسبة المرتبطة بالعدالة الانتقاليّة.
2. يجب الإقرار بادّعاءات الضّحايا وعائلاتهم، وتوقّعاتهم.
3. يجب منح الضّحايا البيئة الآمنة الّتي تُخوّلهم التّحدث بصراحة وطمأنينة في شأن الانتهاكات الّتي تعرّضوا لها.
4. تبرزُ الحاجة إلى تقديم الدّعم النفسيّ للضّحايا من خلال العمل الممنهج الّذي يُقرّ بأعراض ما بعد الصّدمة، ويجب تشكيل لجنة متخصّصة لمعالجة المُحتاجين إلى علاج.
5. من الأهميّة بمكان إيلاء العدالة الأولويّة القُصوى والحثّ على المحاسبة القانونيّة. ويجبُ أن تُمكِّنَ السّلطات الضّحايا من رفع الشّكاوى. ولا بدّ من رفع التّدخلات السّياسيّة عن القضاء بهدف إحقاق العدالة.
6. يجبُ تنظيم عمليّة توثيق الانتهاكات وجمع الأدلّة والأقوال الّتي يمكن استخدامها في المحاسبة.
7. من الضّروريّ حفظ ذاكرة الأحداث. والذّاكرةُ تُحفظُ من خلال الأفلام الوثائقيّة أو النّصب التّذكاريّة الّتي تزيد من نسبة الوعيّ في شأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة، والحثّ على عدم تكرارها، وإحياء ذكرى الضّحايا، وتعزيز السّلام والعدالة.

التعليقات الختامية

1 تحديثات مستمرّة حول الاحتجاجات في العراق، جدليّة، 29 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.jadaliyya.com/Details/40166 (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023)

2 انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، مجموعة الأزمات الدّوليّة، 26 تمّوز/ يوليو 2021. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/223-iraqs-tishreen-uprising-barricades-ballot-box (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023.)

3 العراق: الحكومة تستمرّ في حجب وسائل التّواصل الاجتماعيّ، ميدل إيست مونيتور، 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.middleeastmonitor.com/20191010-iraq-government-continues-to-block-social-media (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023)

4 مجلس الوزراء يقرّر شمول شهداء وجرحى الحركة الاحتجاجيّة السّلميّة بقانون تعوض المتضرّرين جرّاء العمليّات الحربيّة، والأخطاء العسكريّة، والعمليّات الإرهابيّة، 21 آب/ أغسطس 2020. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=9716 (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

5 العراق ستفتح التّحقيقات في شأن مقتل محتجّين، المونيتور، 24 أيّار/ مايو 2020. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.al-monitor.com/originals/2020/05/iraq-protests-militias.html#ixzz7up03Vq46 (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023.)

6 تكلفة الفساد في العراق: الكاظمي يواجه تحدّي ممنهج للإصلاح، معهد واشنطن، 10 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2020. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/price-corruption-iraq-kadhimi-faces-challenge-systemic-reform (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

7 الخرّيجون الجامعيّون العراقيّون يسارعون إلى طلب الوظائف، وكالة الأناضول، 9 آذار/ مارس 2021. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.aa.com.tr/en/middle-east/iraqi-university-graduates-rally-to-demand-jobs/2169709 (استُرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

8 المصدر نفسه.

9 الانتخابات العراقيّة: نسبة المشاركة بلغت 20%، بحسبِ مسؤولين، شفق، 10 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2021. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://shafaq.com/en/Iraq-News/Iraq-s-elections-The-participation-rate-reached-20-Official-says (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

10 انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، مجموعة الأزمات الدّوليّة، 26 تمّوز/ يوليو 2021. للاطلاع على مزيد من التّفاصيل، راجع: https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/223-iraqs-tishreen-uprising-barricades-ballot-box (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

11 مجلس الوزراء يقرّر شمول شهداء وجرحى الحركة الاحتجاجيّة السّلميّة بقانون تعويض المتضرّرين: https://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=9716 (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023).

12 تنويم القانون، العنف ضدّ المحتجّين وإفلات الجناة من المساءلة في العراق، منظمة هيومن رايتس ووتش، 29 تشرين الثّاني/ نوفمبر 2022. للمزيد، راجع: https://www.hrw.org/report/2022/11/29/sleep-law/violence-against-protesters-and-unaccountable-perpetrators-iraq (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023).

13 العراق: لا عدالة للمتظاهرين المقتولين: https://www.hrw.org/news/2022/11/29/iraq-no-justice-protester-deaths (استرجع آخر مرّة في 21 آذار/ مارس 2023).

14 المقابلة رقم 6، واسط، 19 تمّوز/ يوليو 2022.

15 مناصرة قضايا الحركة الاحتجاجيّة في العراق، حساب على الفايسبوك، يمكن الدّخول إليه من خلال الرّابط الآتي: https://www.facebook.com/apmi.iraqi (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

16 مفوّضيّة حقوق الإنسان عن تقرير "يونامي": سمعة العراق على المحكّ، ناس نيوز، 31 أيّار/ مايو 2021. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://www.nasnews.com/view.php?cat=61699 (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

17 تقرير التّقييم للمفوّضيّة العليا لحقوق الإنسان في العراق، 19 شباط/ فبراير 2021. للاطلاع على مزيدٍ من التّفاصيل، راجع: https://menarights.org/en/documents/evaluation-report-iraqi-high-commission-human-rights (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023).

18 مناصرة قضايا الحركة الاحتجاجيّة في العراق، حساب على الفايسبوك، يمكن الدّخول إليه من خلال الرّابط الآتي: https://www.facebook.com/apmi.iraqi (استرجع آخر مرّة في 28 شباط/ فبراير 2023). مؤسّسة معًا لحياة أفضل للتّنمية البشريّة والمجتمعيّة نظّمت عددًا من المعارض المتنقّلة، وأقامت ورش عملٍ توعويّة في شأن القوانين المحلّيّة والدّوليّة التي تكفلُ حرّيّة التّعبير والتّظاهر السّلميّ. ونفّذ المعهد العراقيّ للتّنمية المدنيّة حملة مناصرة لضحايا الاحتجاجات، بالإضافة إلى الكثير من ورش العمل التّوعويّة حول حقوق الضّحايا استنادًا إلى القانون.

19 المقابلة رقم 1، واسط، 4 تمّوز/ يوليو 2022.

20 المقابلة رقم 5، بابل، 13 تمّوز/ يوليو 2022.

21 المقابلة رقم 1، واسط، 4 تمّوز/ يوليو 2022.

22 المقابلة رقم 4، واسط، 8 تمّوز/ يوليو 2022.

23 المقابلة رقم 6، واسط، 19 تمّوز/ يوليو 2022.

24 المقابلة رقم 2، واسط، 4 تمّوز/ يوليو 2022.